

# إخوان الكويت يختبرون مزاج طاقم الحكم الجديد حفاظا على وضعهم المريح في الدولة

## وثيقة الكويت إعلان مبكر عن مواصلة القيام بدور «وعاظ الأمير»



لم نفقد أوراقنا

تشكيل السلطة القضائية ومؤسساتها العاملة وأجهزتها ومحاكمها وإجراءات التقاضي فيها، وإنجاز إجراءات فورية وعاجلة لإغلاق ملف الملاحقات والسجناء السياسيين.

### ثمار فورية

كان إخوان الكويت قد خاضوا بالتنسيق والتعاون مع السلفيين وتيارات أخرى معركة سياسية وإعلامية من أجل تبييض الملاحقين من قبل القضاء، ومن بينهم القيادي الإخواني جعان الحريش المحكوم عليه بالسجن في قضية اقتحام مقر البرلمان سنة 2011 والفار إلى تركيا. وحاول الإخوان وشركاؤهم الدفع نحو إصدار قانون للعفو اللامع عن السراح منه الحريش وغيره من المدينين في القضية ذاتها، لكن السلطة تمسكت بالنظر في قضية هؤلاء كل حالة على انفراد مشترطة بتقديم كل منهم الاعتذار وطلب عفو خاص من أمير البلاد.

وبعد أيام قليلة من تسرب محتوى وثيقة الكويت إلى الإعلام، أعلن عن قرار محكمة التمييز الكويتية بإطلاق سراح النائب الإخواني السابق ناصر الدولية المسجون في قضية تتعلق بـ «إساءة استخدام الهاتف»، بعد أن تمت في وقت سابق تبرئته من تهمة الإساءة للسعودية. ورد إصدار القانون الجميل من قبل أمير البلاد الجديد على قراره بقطع برامج القنوات التلفزيونية الحكومية لدى حلول أوقات الصلوات لرفع الأذان، قائلا في تغريدة على تويتر: «عهد جديد وأمل واعد وروح وطنية مؤمنة بالمستقبل المشرق وتحافظ على ثوابت المجتمع الكويتي.. فشكرا يا صاحب السمو زائد الله سموا».

أما عبدالله النفيسي فقد استفاد بدوره من القضاء الكويتي الذي انتقده في وثيقته ودعا إلى إعادة تشكيله، حيث برأته محكمة الجنايات من تهمة الإساءة لدولة الإمارات، والموجهة إليه في القضية المرفوعة ضده من وزارة الخارجية الكويتية. وكان العامل البارز في الحكم الصادر لمصلحة النفيسي أنه أول حكم قضائي يصدر باسم أمير البلاد الجديد الشيخ نواف الأحمد، مثلما سجدت ذلك وسائل إعلام كويتية، ما أثار تساؤل بعض خصوم إخوان الكويت ومنقذي طريقة تعاطي الدولة معهم حول ما إذا سيكون عهد الشيخ نواف أيضا «عهدا جديدا من مهادنة الإخوان ومجاملتهم».

ولم تمض أيام على وفاة الشيخ صباح الأحمد وتسلم الشيخ نواف منصب الأمير حتى سارع الإخواني البارز عبدالله النفيسي بوضع وثيقة اشترك في إعدادها مع النائب السابق عبيد الوسمي تحت مسمى «وثيقة الكويت» متضمنة تشخيصا للوضع في البلاد من وجهة نظر إخوانية ودعوة إلى «الإصلاح الشامل» وفق تصور الإخوان وغير بعيد عن منظورهم لتغيير نظام الحكم في البلاد في اتجاه يخدم مصالح الجماعة.

ولم تخل الوثيقة من توصيفات قاسية جاءت أقرب إلى المحاكمة التاريخية لتجربة الحكم في الكويت أجملتها بدياجة الوثيقة بالقول إن «التجارب التاريخية للشعب مع السلطة في مراحلها المختلفة وبما تضمنته من تعهدات متكررة لم تكن في يوم من الأيام محلا للتقدير من السلطة أو الاحترام الذي يعكس على أداء الدولة ومؤسساتها». كما اتهمت وثيقة النفيسي والوسمي السلطة الكويتية بـ «الانتقاص على الدستور وتفرغته من محتواه ما أدى إلى إضعاف الرقابة الشعبية وتوظيف القانون وتعطيل فعالية المؤسسات»، وبمنتهى الجسارة هاجم محررا الوثيقة أسرة آل الصباح الحاكمة متهمين أفرادها بـ «تجنيد الإخوان والأدوات في صراعات النفوذ والمال ورعاية الخطاب الطائفي والغفوي، الأمر الذي أدى إلى خسارة الأسرة رصيدا كبيرا من قبولها الشعبي». وحملت «وثيقة الكويت» السلطة مسؤولية «تفشي الفساد بكل صوره والوراثه حتى طال جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها وأفقد الناس الثقة بها والقائمين عليها، وبما عرض ثروتها الوطنية للسرقة والنهب المنظم والمتنامي عبر السنوات».

وبعد جملة من المقترحات المستلهمة من البرنامج الإخواني القديم الهادف إلى التغيير طبيعة نظام الحكم في الكويت من بينها تشكيل «حكومة إنقاذ وطني» وإقرار «نظام انتخابي انتقالي»، مز النفيسي والوسمي مباشرة إلى طرح المطالب الإخوانية الأنية المباشرة متمثلة في «إعادة

الشخصيات الكويتية ذات المواقع الهامة بما في ذلك شيوخ من الأسرة الحاكمة بفكر جماعة الإخوان بعد أن تشربوه في المدارس والجامعات على أيدي رجال تعليم وأقارب بالأساس من مصر. وفي ظل الفساد المستشري في الكويت وحالة الامتعاض السائدة من سوء إدارة شؤون الدولة وهدر مواردها الوفيرة، يجد إخوان الكويت الأرضية مهيأة لممارسة لعبتهم التقليدية المتمثلة في ارتداء جبة «وعاظ السلطان» ومرشديه إلى الإصلاح.

وتقول مصادر كويتية إن ما تاتي ربية الإخوان من الشيخ مشعل الأحمد، ليس فقط خلفيته الأمنية، ولكن أيضا قوة شخصيته وميله إلى العمل في صمت وهدهد ولهما سمعان يتوقع أن تنعكسا على طريقة ممارسته لمهام منصبه وأن يمنحاه دورا أكبر في قيادة الكويت وصنع قرارها.

لا أفق لتغيير العلاقة  
إخوان الكويت في داخل  
البلاد وخارجها

في ظل هذه المعطيات يتساءل محللو الشؤون الخليجية، إن كانت علاقة السلطة الكويتية بالإخوان ستشهد تغييرا جذريا في عهد الأمير الشيخ نواف الأحمد وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد. وهل يمكن أن يصل التغيير حد الحسم في الجماعة على غرار دول عربية أخرى ونزع المشروعية عن عناصرها ومنعها من ممارسة النشاط السياسي، استنادا إلى تورطها في أنشطة مجرمة قانونا من التآمر على النظام إلى السعي إلى تسميم علاقة الكويت ببلدان جوارها الخليجي والعربي من خلال الإساءة إلى تلك البلدان والتدخل في شؤونها الداخلية، إلى الانخراط في أنشطة مالية غير مشروعة لتحويل تنظيمها الدولي. ويجب البعض بالنفسي، مؤكدا وجود ميل لدى طيف واسع من الطبقة الحاكمة وصناع القرار في الكويت إلى مهادنة الإخوان وعدم استنابهم والحفاظ عليهم كعنصر توازن مع العلمانيين والقوميين، فضلا عن تآثر بعض

بإيجابية لتصبح المسار. على هذه الخلفية لم يكن إخوان الكويت يرغبون في صعود الشيخ مشعل إلى منصب ولي العهد، وكان السيناريو الأفضل بالنسبة إليهم نهاب هذا المنصب بالغ الأهمية في منظومة الحكم الكويتية إلى الشيخ أحمد الفهد الذي جمعه دائما علاقات وتنافس شديد مع العديد من الأعضاء البارزين في الأسرة الحاكمة، في ظل انبعاث عن علاقات قوية تربطه بقطر الداعمة الأبرز لعملية التمكين لجماعة الإخوان المسلمين في أكثر من بلد عربي.

وتقول مصادر كويتية إن ما تاتي ربية الإخوان من الشيخ مشعل الأحمد، ليس فقط خلفيته الأمنية، ولكن أيضا قوة شخصيته وميله إلى العمل في صمت وهدهد ولهما سمعان يتوقع أن تنعكسا على طريقة ممارسته لمهام منصبه وأن يمنحاه دورا أكبر في قيادة الكويت وصنع قرارها.

لا أفق لتغيير العلاقة  
إخوان الكويت في داخل  
البلاد وخارجها

في ظل هذه المعطيات يتساءل محللو الشؤون الخليجية، إن كانت علاقة السلطة الكويتية بالإخوان ستشهد تغييرا جذريا في عهد الأمير الشيخ نواف الأحمد وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد. وهل يمكن أن يصل التغيير حد الحسم في الجماعة على غرار دول عربية أخرى ونزع المشروعية عن عناصرها ومنعها من ممارسة النشاط السياسي، استنادا إلى تورطها في أنشطة مجرمة قانونا من التآمر على النظام إلى السعي إلى تسميم علاقة الكويت ببلدان جوارها الخليجي والعربي من خلال الإساءة إلى تلك البلدان والتدخل في شؤونها الداخلية، إلى الانخراط في أنشطة مالية غير مشروعة لتحويل تنظيمها الدولي. ويجب البعض بالنفسي، مؤكدا وجود ميل لدى طيف واسع من الطبقة الحاكمة وصناع القرار في الكويت إلى مهادنة الإخوان وعدم استنابهم والحفاظ عليهم كعنصر توازن مع العلمانيين والقوميين، فضلا عن تآثر بعض

مجلس الأمة المنتخب قبل سنتين من ذلك التاريخ باقتحام مقر المجلس للمطالبة بحل البرلمان وإقالة رئيس الوزراء آنذاك الشيخ ناصر المحمد الصباح الذي لم يكن على وفاق مع الإسلاميين في الكويت بإخوانهم وسلفيهم.

وكان إخوان الكويت يخططون آنذاك لإحداث فراغ في السلطة يكون مدخلا لإعادة تشكيلها على طريقتهم، وهو السيناريو الذي حاول التنظيم الدولي للإخوان تطبيقه بالفعل وبدرجات متفاوتة من النجاح في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن بدعم قطري سياسي وإعلامي ومالي قوي.

بل إنهم لم يخفوا رغبتهم في تغيير طبيعة النظام في الكويت إلى نظام برلماني كامل، ما يعني أنهم كانوا يطمعون في انتزاع سلطات أمير البلاد وتحويل المنصب إلى منصب صوري، وقد وضع قادتهم البارزون توقيهم على وثيقة «مشروع الإصلاح السياسي الوطني» التي تنص بصريح العبارة على طبيعة النظام المراد إرساؤه.

ورغم فشل محاولة إخوان الكويت في الدفع بذلك السيناريو، فإنهم لم ينقطعوا لاحقا عن محاولة زعزعة الاستقرار في البلد عبر تسميم الأجواء السياسية بالخلافات فاعترضوا بشدة على التغيير الذي أدخله الشيخ صباح الأحمد بمرسوم أميري على النظام الانتخابي من نظام تعدد الأصوات للناخب الواحد إلى نظام الصوت الواحد وانخرطوا في مقاطعة دورتين انتخابيتين أجريتا باعتماد النظام الجديد قبل أن يعودوا عن قرارهم في انتخابات سنة 2016 عندما لاحظوا أن الأحداث بصدد تجاوزهم وأن مقاطعتهم لم تعطل الحياة السياسية كما كانوا يأملون، بل جرّت عليهم خسارة مواقعهم في مجلس الأمة الذي لطالما استخدموه منبرا للضغط والمساومة وعقد الصفقات السياسية ومواجهة الخصوم.

ولتجاوز الحرج الذي تسببت به العودة عن مقاطعة الانتخابات رغم عدم تحقيق الهدف منها وهو إسقاط نظام الصوت الانتخابي الواحد، برزت الحركة الدستورية الإسلامية «حس» التي تمثل الإطار السياسي لفرع جماعة الإخوان في الكويت قرارها الذي أغضب حلفاءها السياسيين بأنه جاء «استشعارا من الحركة لمسؤولياتها الوطنية تجاه التحديات الكبيرة المحلية والإقليمية والأمنية والاقتصادية، ورغبة منها في فتح مسارات أخرى للخروج من حالة الجمود السياسي والتنموي التي وصلت إليها البلاد، وسعيا نحو المشاركة

إذا كان إخوان الكويت لا يلمسون وجود فرصة حقيقية في التغيير الذي حدث مؤخرا على رأس هرم السلطة في البلاد كي يرتقوا بأوضاعهم ويدعموا مركزهم السياسي ويوسعوا نفوذهم داخل أجهزة الدولة، فهم يأملون على الأقل في الحفاظ على وضعهم الحالي المريح حيث دأبت السلطة على مهادنتهم ومجاملتهم رغم معرفتها بارتباطاتهم الخارجية وضعف ولائهم للدولة.

الكويت - يتابع قادة ورموز الفرع الكويتي من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين بحذر التغيير الذي حدث مؤخرا على رأس هرم السلطة في البلاد بوفاء الأمير السابق الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وتسلم أخيه الشيخ نواف الأحمد زمام الحكم واختيار الشيخ مشعل الأحمد لمنصب ولي العهد.

ويدرس الإخوان بعناية أوجه التأثير الممكن لذلك التغيير على وضعهم في الكويت، إن سلبا أو إيجابا، حيث يأملون في أن تدعم مكانتهم في البلد وأن يرتقوا أكثر في مدارج صنع قراره، لكنهم يرجون في أقل السيناريوهات طموحا أن يحافظوا على وضعهم الحالي المريح حيث يتمتعون بحرية الحركة والنشاط ويضمنون لهم وجودا في السلطة التشريعية الممتلئة بمجلس الأمة، بينما يواصلون مراعاة الثروات عن طريق العمل الخيري الذي اكتسبوا خبرات طويلة في اتخاذه ستارا لممارسة العمل السياسي، وكل ذلك بالتوازي مع مشاركتهم في إدارة شؤون الدولة عن طريق عناصرهم المنتشرة في مختلف الإدارات والوزارات برتب ومناصب متفاوتة الأهمية.

### ملفات مثقلة

تعتبر أوساط سياسية كويتية أن زهاب منصب ولي العهد للشيخ مشعل الأحمد مثل إشارة سلبية للإخوان بالنظر إلى أن الرجل قادم من خلفية أمنية حيث سبق له أن تولى رئاسة جهاز أمن الدولة قبل أن يقضي الست عشرة سنة الأخيرة في منصب نائب رئيس الحرس الوطني بدرجة وزير.

وبذلك يكون الشيخ مشعل على دراية وموشة وبقية بتحركات إخوان الكويت في داخل البلاد وصلاتهم بالعديد من الجهات خارجها بما في ذلك مع كبار قادة التنظيم الدولي، وحتى مع مسؤولين وقادة دول باحثين عن جسور ومدخل إلى الساحات الداخلية لبلدان الخليج على غرار الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي الذي أظهر تسجيل صوتي تسرب وانتشر قبل أشهر أنه كان يقيم صلوات مع إخوان الكويت ممثلين بمبارك الدولية وأنه ناقش معهم إمكانية استخدام القبائل في زعزعة أمن الخليج وتحديدا أمن المملكة العربية السعودية.

صناع قرار في الكويت  
يميلون إلى مهادنة الإخوان  
وعدم استنابهم والحفاظ  
عليهم كعنصر توازن مع  
العلمانيين

وعلى صعيد داخلي لا تخلو سجلات أمن الدولة الكويتية من ملفات مثقلة بالمعلومات المؤقتة عن تحركات الإخوان منذ مطلع العشرية الحالية تفاعلا مع أحداث «الربيع العربي» الذي ركبت فروع الجماعة في عدد من الدول العربية موجته للوصول إلى السلطة وهو ما حاول الفرع الكويتي محاكاته عندما انخرط مع تيارات سياسية أخرى في محاولة لتأجيج اضطرابات بالشوارع وصلت ذروتها في أحداث ما عرف بـ «الأربعاء الأسود» وهو الوصف الذي أطلقه الأمير السابق الشيخ صباح الأحمد على يوم السادس عشر من نوفمبر سنة 2011 الذي شهد قيام العشرات من الأشخاص بينهم برلمانيون سابقون وأعضاء في